



نقابة المحامين

طرابلس - لبنان

جانب مجلس نقابة المحامين في طرابلس المحترم

تقرير مقدّم



من: لجنة التحقيق المؤلفة من المحامين:

الدكتور نبيل الفاضل رعد وبطرس فضول وخالد صبح؛

والمكلفة من قبل مجلسكم الموقر بالقرار رقم ٢٦/ تاريخ ٢٨/٠٩/٢٠٢٦،
بالتحقيق في التّحقّظات الواردة في تقرير مدقّقي حسابات النقابة السّيّدين حاتم حاتم
وحكمت نوفل، عن السّنة الماليّة: (٢٠٢٢-٢٠٢١) الممتدة من (٢٠٢١/١٠/٠١) ولغاية
(٢٠٢٢/٠٩/٣٠).

لقد عقدت اللّجنة عدّة جلسات مع مدقّق حسابات النقابة الحاليّ السّيد بسام صافي،
وطلبت منه تقديم تقرير يُبدي فيه رأيه بشأن التّحقّظات الواردة في البيانات الماليّة لسنة
(٢٠٢٢-٢٠٢١).

كما اطلعت اللّجنة على المستندات المتاحة المتعلّقة بالتّحقّظات المذكورة.

كما قامت اللّجنة باستيضاح مدقّق الحسابات السّيد بسام صافي بموجب محضر منظّم
أصولاً في ٠٨/١٠/٢٠٢٦.

وبنتيجة الأعمال التي قامت بها، أعدت اللّجنة التّقرير الآتي:

طرابلس - هاتف: ٠٦/٤٣٢٧٦٧ - ٠٦/٤٣٤٣٠١ - ٠٦/٤٣٤٣٠٢ - ٠٦/٤٤٠٠٥٢ - فاكس ودولي ٠٦/٤٣٤٣٠٠
الموقع الإلكتروني: www.nl-bar.org



أولاً: في التّحفظات موضوع التّحقيق:

أ- في التّحفظ المتعلّق بعقد التّأمين الصّحّي:

إنّ اللّجنة وبعد أن أجرت التّحقيقات حول الموضوع المذكور وبعد أن اطلعت على المستندات المتاحة، وبعد دراستها لتقرير مدقّق الحسابات السيّد بسام صافي واستيضاحه، تبين لها بأنّ المبلغ وقدره /٢,٥٤٧,٩٧٢,٦٤٦/ ملياران وخمسمئة وسبعة وأربعون مليوناً وتسعمئة واثنان وسبعون ألفاً وستمئة وستة وأربعون ليرة لبنانية الذي تحفّظ عليه المدقّقين حاتم حاتم وحكمت نوفل قد تمّ تسديده فعلياً إلى شركة التّأمين، وأنّه لم يتمّ سحب أيّ مبلغ من أموال النقابة إلّا وتمّ تسديده إلى شركة التّأمين وفقاً للأصول.

كما تبين للّجنة أنّه قد درجت العادة في مجالس النقابة المتعاقبة منذ ما قبل السّنة الماليّة ٢٠٢١ و٢٠٢٢ وما بعدها على أن تُسَدّد النقابة المتوجّب عليها من عقد التّأمين من عائدات سنتين ماليّتين باعتبار أنّ السّنة الماليّة تبدأ في الأوّل من تشرين الأوّل وتنتهي في آخر أيلول من السّنة اللاحقة، علماً أنّ عقد التّأمين يبدأ في الأوّل من شهر أيّار وينتهي في آخر شهر نيسان من السّنة اللاحقة.

كما أوضّح مدقّق الحسابات السيّد بسام صافي للّجنة بأنّ:

«أصول التّدقيق كانت تقتضي أن يُذكر في التّقرير الأرصدة الافتتاحيّة التي تبين المبالغ المتربّية لشركة التّأمين عن السبعة أشهر من السّنة الماليّة اللاحقة، ولكنني أوضّح الآن أنّ عدم ذكر الافتتاحيّة المذكورة لا يؤثّر على حساب النتيجة للسّنتين الماليّتين (٢٠٢٠-٢٠٢١) و(٢٠٢١-٢٠٢٢) ولا يغيّد مطلقاً أنّه يوجد أيّ اختلاس أو هدر في أموال النقابة».

كما أوضّح مدقّق الحسابات السيّد بسام صافي للّجنة بأنّ:

«مدقّق الحسابات حاتم حاتم وحكمت نوفل لم يعتمدا في الميزانيات السابقة المعدّة منهما ذات التّحفظ الوارد في ميزانية (٢٠٢١-٢٠٢٢)».



ب- في التَّحْفُظِ المتعلِّقِ بأعمال الصِّيانة:

إنَّ اللّجنة وبعد أن اطلعت على الفواتير المتعلِّقة بأعمال الصيانة موضوع التَّحْفُظِ الوارد في تقرير مدقّقي الحسابات حاتم ونوفل تبين لها بأنَّه لا توجد أيّة فاتورة مكرّرة وبسؤال اللّجنة لحضرة رئيسة الدِّوان في النقابة عما إذا كانت الأشغال المذكورة في الفواتير قد نُفِذَتْ فعلياً أم لا، فأجابت بأنَّ جميع الأشغال المذكورة في الفواتير قد نُفِذَتْ فعلياً في دار النقابة.

كما تبين للّجنة بأنَّ مجلس النقابة قد وافق على صرف قيم الفواتير المذكورة.

ج- في التَّحْفُظِ المتعلِّقِ بالصُّرفِ على القاعدة الإثني عشرية:

إنَّ الجمعية العامة لم تنعقد وقتها لإقرار الموازنة وكان يجب أن يتم الصُّرف على القاعدة الإثني عشرية وفقاً لنظام النقابة الداخلي وعملاً بالقاعدة القانونية العامة استمرارية أعمال النقابة، وإنَّ التَّحْفُظِ المذكور يتعلّق بسياسة مجلس النقابة ولا يدخل ضمن مهام اللّجنة إبداء رأيها حوله أو تقييم سياسة مجلس النقابة بهذا الشأن، مع الإشارة إلى أنَّ تجاوز حدود الصُّرف على القاعدة الإثني عشرية لا يعني وجود هدر في أموال النقابة.

كما تبين للّجنة أنَّ تأجيل تسديد الدُّفعات المستحقة على النقابة لشركة التأمين عن سنة (٢٠٢١-٢٠٢٢) لم تتأثر هذه الدُّفعات المؤجلة بسعر صرف الليرة اللبنانية تجاه الدولار الأميركي، لأنَّ عقد التأمين قد حدّد سعر الدولار الأميركي بـ ٣,٢٥٠/ليرة لبنانية.

ثانيًا: في منهجية عمل مدقق الحسابات السيد بسام صافي:

تبين للجنة من تقرير المدقق السيد بسام صافي واستيضاحه بأن عمله انصرف إلى دراسة المستندات والبيانات التي وُضعت بتصرفه وإن دراسته التي أجراها قد أثبتت له وفقًا لتقريره واستيضاحه عدم وجود فجوة مالية.

ثالثًا: في النتيجة:

بناءً على ما تقدّم،

فقد تبين للجنة وعلى ضوء تقرير مدقق الحسابات السيد بسام صافي واستيضاحه ودراسته وإفادة رئيسة الديوان في النقابة، عدم وجود فجوة مالية أو أي هدر أو أي اختلاس، وأن التحفظات المذكورة لا تتجاوز ملاحظات محاسبية تتعلق بأعمال التدقيق.

• في الختام:

إن اللجنة تشكر سعادة النقيب الأستاذ مروان ضاهر وأعضاء مجلس النقابة الكرام على الثقة التي منحوها لأعضائها، وتتمنى لكم التوفيق بجميع أعمالكم.

طرابلس في: ٢٠٢٦/١٠/٠٩

المحامي خالد صبيح المحامي بطرس فضول المحامي الدكتور نبيل الفاضل رعد




